المرصد الأورومتوسطي
لحقوق الإنسان

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

رِهَق الصّغار

عمالة أطفال سوريا

اللاجئين في الأردن

أيّار – مايو 2016

www.euromedmonitor.org

www.sn4hr.org

شكر وعرفان

لأولئك الذين ساهموا في إعداد وإنجاز هذا التقرير

إحسان عادل

مها الحسيني

الإشراف العام

عز الدين الناطور

وداد حسين

البحث الميداني

Pam Bailey

إيمان زعيتر

دينا فروانة

التحرير والصياغة

ميرة بشارة

الدعم القانوني

أنس المصري

Sandra Owen

Cécile Choquet

رانيا لظن

حسنا أبو عويضة

آلاء أبو رمضان

الترجمة

واصف قدح

إسراء أبو شمالة

التصميم والإنتاج الفني

قائمة المحتويات:

- ملخص تنفيذي.
- خلفية: وضع اللاجئين من سوريا في الأردن.
- إحصاءات عمالة الأطفال اللاجئين من سوريا في الأردن؛
- دوافع عمالة الأطفال اللاجئين من سوريا في الأردن:
  - + غلاء تكاليف المعيشة وغياب الدخل الكافي للأسر.
  - + صعوبة الالتحاق بالمقاعد الدراسية.
  - + رغبة أرباب العمل.
- ظروف عمل الأطفال من سوريا في الأردن
  - + ساعات عمل طويلة.
  - + أجور متدنية.
  - + ظروف عمل خطرة.
- تعامل الحكومة الأردنية مع ظاهرة عمالة الأطفال من سوريا
  - + إجراءات بحق صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل أطفال.
  - + إجراءات بحق الطفل العامل.
- دور المنظمات الدولية في الحد من ظاهرة عمالة الأطفال من سوريا في الأردن
- توصيات
- مراجع

ملخص تنفيذي

فيما أفرزت أزمة اللجوء السوري حتى الآن ما يزيد على 4.8 مليون لاجئ سوري، استقبل الأردن من هؤلاء ما يقارب 1.3 مليون[1]، بلغ عدد الأطفال منهم حوالي 668 ألفاً، أي ما يزيد عن النصف بقليل (51.4 %)[2]. وإلى جانب هؤلاء، تمكّن 16 ألف لاجئ فلسطيني من سوريا من دخول الأردن، وبلغت نسبة الأطفال من هؤلاء 41 %.

وفي ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي يعيشها كثير من لاجئي سوريا في الأردن، وارتفاع تكاليف المعيشة مع عدم كفاية المساعدات الممنوحة للاجئين لتوفير أساسيات الحياة الكريمة لهم؛ تضطر العائلات إلى دفع أطفالها إلى سوق العمل إما بشكل جزئي بعد الدوام المدرسي، أو حتى بشكل كلي من خلال التفرغ للعمل وترك مقاعد الدراسة، وهو الأمر الذي يلقى أيضاً ترحيب أرباب العمل، الذين يستفيدون من العمالة الرخيصة لهؤلاء الأطفال. كما تزيد أنظمة قبول الطلبة السوريين في المدارس الأردنية، أحياناً، مع ضعف البنى التحتية في هذه المدارس وضيقها بالأعداد الكبيرة من الطلبة، من توجه الأطفال السوريين إلى الانخراط في سوق العمل، بدلاً من الالتحاق بمقاعد الدراسة. وتقدّر أعداد الأطفال اللاجئين من سوريا والذين يعملون في الأردن ب60 ألفاً على الأقل.

وحسب تعريف «منظمة العمل الدولية» فإن مفهوم عمالة الأطفال يعني «كل جهد فكري أو جسماني يبذله الطفل لقاء أجر أو بدون أجر، سواء كان بشكل دائم أو عرضي أو مؤقت أو موسمي، ويحرم الطفل من طفولته، ويكون ضاراً له على المستوى العقلي، أو الجسدي، أو الاجتماعي، أو الأخلاقي، أو المعنوي. والذي يعترض دراسته، ويحرمه من فرصة المواظبة على التعلم والدراسة، من خلال إجباره على ترك المدرسة قبل الأوان، أو أن يستلزم منه محاولة الجمع ما بين الدوام المدرسي، والعمل المكثف الطويل لساعات»[3].

ويضطر الأطفال اللاجئون من سوريا لا إلى العمل فقط، بل، بحسب ما تظهره عينات البحث في هذا التقرير والشهادات التي جُمعت من الأطفال

في أماكن مختلفة من الأردن، إلى قبول العمل لساعات طويلة وشاقة، تزيد عن 8 ساعات يومياً، ولمعظم -إن لم يكن كل- أيام الأسبوع، مقابل أجور متدنية، تتراوح بين 150-90 ديناراً للشهر الواحد (211-127$)، وهو أقل بكثير من الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في قانون العمل الأردني. كما يكون الأطفال المنخرطون في سوق العمل عرضة لظروف عمل خطرة، وفي كثير من الأحيان للاستغلال وأشكال مختلفة من العنف.

وعمل كل من الاورومتوسطي والشبكة السورية لحقوق الإنسان على جمع المعلومات الخاصة بهذا التقرير من خلال زيارات ميدانية لأماكن عمل الأطفال في مناطق مختلفة في شمال الأردن والأغوار، حيث يكثر عمل الأطفال، وإلى الالتقاء بالأطفال العاملين أنفسهم وبعائلاتهم، إضافة إلى أرباب العمل والمشغلين. فضلاً عن التواصل مع الجهات الرسمية وغير الرسمية ذات الصلة بعمل الأطفال اللاجئين، ومنها وزارة العمل الأردنية، والمفتشين الرسميين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ووكالة الأنروا. إضافة إلى تحليل ومقارنة الإحصاءات المختلفة الصادرة عن الجهات الرسمية في هذا السياق، للوصول إلى أقرب صورة دقيقة عن أعداد وحجم وطبيعة ظاهرة عمالة الأطفال اللاجئين من سوريا في الأردن.

ويهدف المرصد الأورومتوسطي والشبكة السورية لحقوق الإنسان من خلال هذا التقرير إلى تسليط الضوء على هذه الظاهرة، وما يعانيه هؤلاء الأطفال من انتهاكات خلال ممارستهم للعمل، وإلى رصد دور حكومة المملكة الأردنية والمنظمات الدولية الرسمية في الحد من عمالة الأطفال السوريين ومتابعة الانتهاكات التي يتعرضون لها أثناء ممارستهم للعمل، بهدف معالجة الخلل ودفعها إلى الوقوف عند مسؤولياتها في هذا الإطار بموجب التزاماتها الدولية.

خلفية: وضع اللاجئين من سوريا في الأردن

منذ تفجر الأزمة في سوريا في آذار (مارس) 2011، تحملت دول الجوار السوري (لبنان والأردن وتركيا) العبء الأكبر من اللاجئين السوريين، الذين وصل عددهم حتى الآن إلى ما يزيد عن 4.8 مليون لاجئ، استقبلت الأردن منهم ما يقارب 1.3 مليون، منهم 638,633 لاجئاً سورياً مسجّلاً لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين[4].

وبلغ تدفق اللاجئين السوريين إلى الأردن ذروته في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2013، حيث بلغ متوسط عددهم حوالي 50 ألف لاجئ شهرياً، واستمر التدفق حتى نهاية عام 2014؛ حيث أغلقت السلطات الأردنية حدودها البرية مع سوريا بشكل نسبي، ولم تسمح إلا بمرور الحالات الاستثنائية، بحكم «الأوضاع غير المستتبة»[5].

ويقطن 20 % من اللاجئين السوريين في الأردن في مخيمات اللجوء، وهي؛ الزعتري (ثاني أكبر مخيم في العالم وأكبر مخيمات اللاجئين في الشرق الأوسط)، سايبر ستي، مريجب الفهود، والأزرق[6]. في حين يتمركز تواجد اللاجئين السوريين في مدن وقرى شمال الأردن، وبدرجات أقل في مناطق الوسط[7]. كما تعيش بعض العائلات حالةً من عدم الاستقرار نتيجة لتنقلهم الموسمي بين منطقة الأغوار في الشتاء ومنطقة الشمال في الصيف، وفقاً لمواسم العمل -الزراعي غالباً- ودرجات الحرارة، حيث يسكنون الخيام.

ونتيجةً لعدم كفاية المساعدات الدولية الممنوحة لهم، يعاني معظم اللاجئون السوريون في الأردن من ظروف معيشية صعبة للغاية. ويلجأ بعضهم لتقاسم الشقة الواحدة بين عدة عائلات، رغبة منهم في توزيع بدل الإيجار بينهم، لعدم قدرتهم على دفع إيجار السكنات[8]، والتي ارتفعت لأكثر من 200 % منذ بدء أزمة اللجوء السوري إلى الأردن.

وحتى اليوم، لم تقم المملكة الأردنية بالتوقيع على اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين (1951)، غير أنها -من ناحية أخرى- قامت بالتوقيع على مذكرة تفاهم مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) عام 1997، وتم تعديلها جزئياً في العام 2014. وبموجب هذه المذكرة، يمكن للمفوضية مباشرة أنشطتها في الأردن فيما يتعلق بتوفير الحماية والمساعدات الدولية للاجئين، وتمتنع الأردن، وفقاً للمذكرة، عن طرد أي لاجئ يتم قبوله من قبل المفوضية العليا لشؤون اللاجئين كطالب لجوء، بشرط احترامه للأنظمة والقوانين المعمول بها في المملكة. وتتضمن الاتفاقية مواد تتعلق بحقوق اللاجئ الدينية والعرقية، وحق العمل لحسابه الخاص وفي المهن الحرة وفق الأنظمة والقوانين المعمول بها، وإعفاء اللاجئين من غرامات تجاوز الإقامة.

ووفقاً للاتفاقية ذاتها؛ تقع مسؤولية توفير تكاليف المعيشة، من مسكن وملبس ومأكل وعلاج، على مكتب المفوضية ووفقاً للأسس التي تعمل بها. في المقابل؛ اشترطت الاتفاقية أنه في الحالات التي يجري فيها تدفق كبير للاجئين إلى الأردن، يجب على طرفي الاتفاق (الأردن والمفوضية) التعاون الكامل، من أجل الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، ووضع آلية مشتركة للتعامل مع متطلبات توفير الغذاء، والمياه، والصرف الصحي، وخدمات الإيواء، والخدمات الصحية، وأمن وحماية اللاجئين.

وفيما يتعلق بحق العمل للاجئين السوريين في الأردن، فإنه ينطبق عليهم شروط العمل للأجانب العاملين في الأردن. حيث يجب عليهم الحصول على تصاريح عمل، وفقط ضمن المهن المسموح العمل بها للعمالة الوافدة إلى الأردن[9]. حيث تُعدّ المهن التعليمية، والطبية، الإدارية، والمكتبية، والمحاسبية، من المهن المغلقة أمام غير الأردنيين، حيث بلغ مجموع المهن المغلقة أمام العمالة الوافدة إلى الأردن 11 قطاعاً عام 2016[10].

هذا كله على مستوى اللاجئين القادمين من سوريا الذين يحملون الجنسية السورية، أما عند الحديث عن اللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا، فإن الأمر مختلف كليا. حيث ترفض السلطات الرسمية الأردنية دخول فلسطينيي سوريا إلى الأردن، منذ شهر نيسان (ابريل) 2012، لأسباب ديمغرافية وأخرى تتعلق بمسؤولية "إسرائيل" عن حل معضلة هؤلاء اللاجئين، تنفيذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، بحسب ما أعلنته السلطات الأردنية. هذا الحال ألجأ الفلسطينيين القادمين من سوريا، منذ ذلك الحين، إلى القيام -أحياناً- باستخدام وثائق هوية سورية مزورة، أو الاستعانة بشبكات تهريب غير قانونية، فيما تقوم السلطات الأردنية بإلقاء القبض على من تكتشف دخولهم إلى الأردن بهذه الصورة أو باستخدام وثائق مزورة، وترحّلهم إلى سوريا.

ومن قرابة 520 ألف لاجئ فلسطيني كانوا مسجلين لدى الأنروا في سوريا قبل اندلاع الأزمة عام 2011، تمكّن قرابة 16,000 لاجئاً منهم من دخول الأردن[11]، غير أن هؤلاء لا يستطيعون العيش في مخيمات اللجوء الخاصة بالسوريين، إلا إن كانوا يملكون وثائق سورية مزورة لم تكتشفها السلطات، وليس أمام هؤلاء من خيار سوى استئجار شقق في المدن والقرى الأردنية، كما لا يستطيعون العمل بشكل قانوني. والأسوأ من ذلك، أن الدول المانحة والمنظمات الدولية لم تولهم العناية المطلوبة، ولا يحصل هؤلاء على مساعدات إنسانية إلا من عدد قليل من الوكالات، كما يعيشون في خوف دائم من اكتشاف أمرهم؛ ما سيعني ترحيلهم إلى سوريا.

وقد زادت السلطات الأردنية من رقابتها وتشديدها فيما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين القادمين من سوريا في المدة الأخيرة، وذلك من خلال إجراء الفحص البيومتري للاجئين القادمين من سوريا، وإعادة فحص السوريين الذين يعيشون في مخيم الزعتري وفي المدن، وبحيث يخضع اللاجئون لمسح القزحية من قبل كل من وكالة الأنروا والسلطات الحكومية لكي يتمكنوا من الحصول على بطاقة الخدمات من وزارة الداخلية، التي يستخدمها اللاجئون للحصول على الطعام وبعض الخدمات الأخرى، وبالتالي، يمكن للسلطات أن تكتشف أن هؤلاء فلسطينيون، وأن هوياتهم السورية مزورة.

إحصاءات عمالة الأطفال اللاجئين من سوريا في الأردن

يزيد عدد الأطفال من اللاجئين السوريين في الأردن عن النصف (51.4 %)[12]، أي بمجموع قرابة 668 ألف طفل. وتبلغ نسبة الإناث من هؤلاء حوالي (48.6 %)، في حين تبلغ نسبة الذكور (51.4 %). وبمعنى آخر، فإن (25 %) من مجموع اللاجئين السوريين في الأردن هم من الأطفال الإناث، و (26.4 %) هم من الأطفال الذكور. وعلى مستوى فلسطينيي سوريا في الأردن، يبلغ عدد الأطفال من هؤلاء قرابة (6560) طفلاً، أي بنسبة 41 % من مجموع هؤلاء[13]، وتبلغ نسبة الذكور منهم، بحسب سجلات وكالة الأنروا (UNRWA)، 49 %، و51 % إناث.

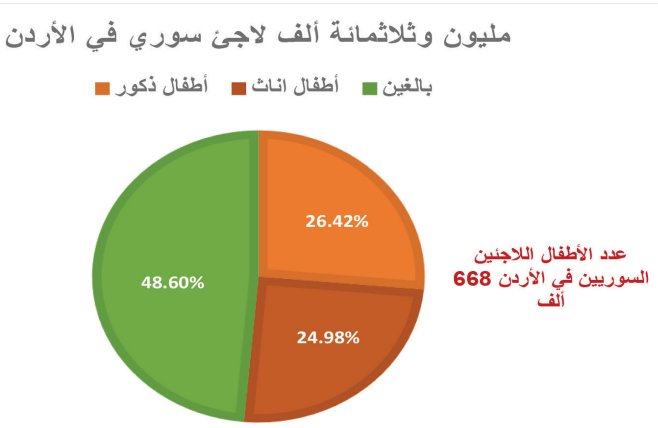

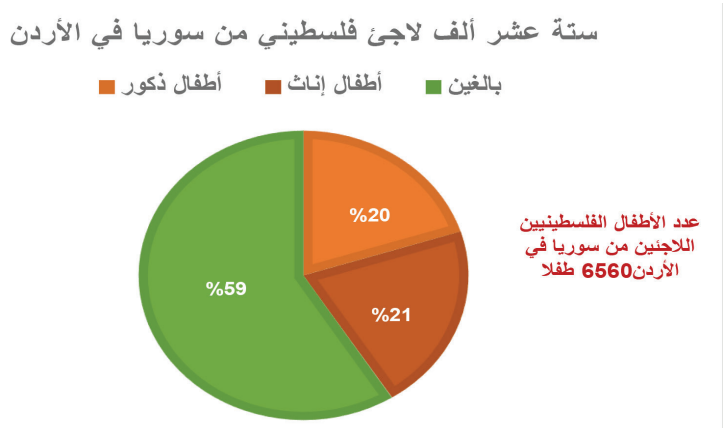

وعلى الرغم من وجود القوانين الدولية والمحلية التي تحظر عمالة الأطفال، إلا أنّ ظاهرة عمل الأطفال اللاجئين من سوريا لا تزال ظاهرة ومتزايدة في الشارع الأردني. ورغم أن آخر دراسة احصائية في الأردن بخصوص عمالة الأطفال كانت عام 2007، أي قبل الأزمة السورية بمدة، فقد كان هناك 33 ألف طفل عامل في الأردن وفقاً للإحصائية. ومع موجة اللجوء السوري إلى المملكة، فإن هذه الأرقام قد تفاقمت مع دخول الكثير من الأطفال السوريين سوق العمل في الأردن. وترجّح العديد من التصريحات الحكومية أن نسبة عمالة الأطفال السوريين تشكّل 70 % من مجموع عمالة الأطفال في الأردن، مؤكدة أن هناك حوالي 60 ألف طفل سوري قد انخرطوا بسوق العمل[14].

وفي مقابلة أجراها فريق البحث مع رئيس قسم مكافحة عمالة الأطفال الخاص بوزارة العمل الأردنية، السيدة "شيرين الطيب"، عزت "الطيب" صعوبة تحديد مستوى الزيادة أو النقصان في مستوى عمالة الأطفال في الأردن إلى غياب المفتشين الخاصين بضبط حالات عمالة الأطفال في سوق العمل الأردني. ومع ذلك؛ قالت

"الطيب"، إنه قد تم ضبط 1273 طفلاً عاملاً خلال عام 2015، منهم 516 طفلاً من حملة الجنسية السورية (40 %). وفي العام 2014، تم ضبط 887 حالة طفل عامل في الأردن، حوالي النصف (48 %) منهم من حملة الجنسية السورية[15]. كما أشارت الطيب إلى أن هناك تزايداً في معدل عمالة الأطفال في مدن شمال الأردن. حيث تم ضبط العدد الأكبر في العاصمة عمّان، ثم إربد، ثم الزرقاء.

دوافع عمالة الأطفال اللاجئين من سوريا في الأردن:

هناك مجموعة من الأسباب الرئيسية التي يمكن اعتبارها عوامل أساسية ساهمت في دفع العائلات السورية اللاجئة في الأردن إلى الزج بأطفالهم في سوق العمل، أو دفعت الأطفال أنفسهم للانخراط في العمل، ومن أهم هذا العوامل:

1. غلاء تكاليف المعيشة وغياب الدخل الكافي للأسر:

بسبب الأعداد الكبيرة من اللاجئين، تعجز المنظمات الدولية، ولا سيما المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وهي المسؤولة عن تقديم المساعدة للاجئين من حملة الجنسية السورية في الأردن، عن القيام بواجباتها. فبحسب بيانات المفوضية، لم تتمكن من تقديم مساعدات نقدية سوى ل25 ألف عائلة سورية في الأردن في العام (2015)[16]، بمعنى أنه، على افتراض أن كل عائلة تتكون من 5 أفراد في المتوسط، فهذا يعني أن المساعدات النقدية شملت 125 ألف سوري، يعني قرابة 10 % من مجموع السوريين الموجودين في الأردن.

أما على صعيد فلسطينيي سوريا في الأردن، فقد أعلنت وكالة الأنروا، وهي الجهة الوحيدة المسؤولة عن تقديم المساعدة لهؤلاء، أن 80 % من فلسطينيي سوريا في الأردن يحتاجون لمساعدات الأنروا (وقيمتها 40$ شهريا للشخص الواحد، و25$ بدل إيجار للشخص).[17] وأشارت الوكالة كذلك إلى أن 30 % من الأسر الفلسطينية السورية في الأردن تعيلها نساء، إما بسبب وفاة الزوج، أو عجزه عن العمل بسبب الإصابة، أو ترحيله من قبل السلطات الأردنية.

و في ظل عدم كفاية المساعدات الممنوحة من قبل المنظمات الدولية لسدّ احتياجات الحياة الرئيسية للاجئين السوريين وفلسطينيي سوريا في الأردن، يعد غياب الدخل الكافي وارتفاع أسعار المعيشة من أهم الأسباب التي تدفع الأطفال اللاجئين من سوريا إلى العمل، من أجل تمكينهم من دفع إيجارات منازلهم، وتسديد الفواتير، وتوفير الحاجات الأساسية الأخرى للأسرة. خصوصاً مع وصف العاصمة الأردنية عمّان، بأنها الأغلى في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حسب التقرير السنوي لوحدة الاستخبارات الاقتصادية (EIU) التابعة لمجلة "إيكونومست" البريطانية، لعام 2015.

في مزرعة في منطقة "ديرعلا" في الأغوار الوسطى، التقى فريق المرصد الأورومتوسطي بالطفل السوري مجد (9) سنوات وعائلته.

ويساعد مجد إخوته ووالده في قطف الثمار في المزرعة مقابل نصف دينار في الساعة. وكان مجد طالباً نظامياً في سوريا قبل اللجوء إلى الأردن، ولكنه لم يلتحق بالمدرسة في الأردن لعدم وجود مدارس في المنطقة التي يتواجدون فيها، حيث أن المزرعة تبعد 5 كم عن أحد الشوارع الرئيسية. تسكن العائلة في خيمة عند صاحب المزرعة مقابل حراسة المزرعة والعمل، ويوفر لهم صاحب المزرعة المياه والكهرباء ويدفع لهم أجوراً زهيدة. وعلى الرغم من أن والد مجد كان مدرّساً في سوريا، إلا إنه قد اضطر للعمل في الزراعة حيث أن المهن التعليمية من المهن المغلقة أمام العمال الأجانب وفقاً للقوانين الأردنية.

2. صعوبة الالتحاق بالمقاعد الدراسية:

يوجد حالياً 60 ألف طفل سوري غير قادر على الالتحاق بالمدرسة، بسبب عدم وجود مقاعد دراسية كافية في المدارس الأردنية، بحسب ما ذكر "محمد رفيق خان"، وهو مسؤول برامج حماية الطفولة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف، في مقابلة خاصة مع فريقنا. وتؤدي صعوبة التحاق الأطفال السوريين بمقاعد الدراسة في الأردن إلى دفع الأطفال باتجاه البديل الذي يتمثل في سوق العمل.

ووفقاً لتصريحات وزير التربية والتعليم الأردني، السيد "محمد الذنيبات"، فإن وزارة التربية والتعليم تقوم بإنفاق حوالي 250 مليون دينار أردني سنوياً (قرابة 352 مليون دولار) ـ وفقاً لتقديرات عام 2015ـ من أجل تقديم الخدمات التعليمية للسوريين، وقامت ببناء خمسة الآف غرفة صفية منذ بداية اللجوء السوري إلى الأردن، وزادت نسبة المدارس ذات الصفوف المكتظة إلى 46% خلال عام 2013، بحيث تم استيعاب 126 ألف طفل سوري بالمجمل في المدارس الأردنية. وذكر "الذنيبات" أن وزارته قامت بتحويل 98 مدرسة إلى نظام الفترتين خلال عام 2015، وستقوم بتحويل 100 مدرسة أخرى خلال عام 2016، ضمن اتفاق للوزارة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والإتحاد الاوروبي.

غير أن مشكلة عدم التحاق الأطفال السوريين بالمدارس في الأردن لا تتوقف عند نقص البنى التحتية المؤهلة والتحديات التي تواجهها الحكومة الأردنية في هذا المجال، بل تعود كذلك إلى أن بعض العائلات السورية غير قادرة على تغطية التكاليف التي تستتبع التحاق أطفالهم بالمدارس. وعلى الرغم من أن الحكومة الأردنية تعامل الطلبة السوريين معاملة الطالب الأردني، ما يعني أنهم لا يدفعون أي رسوم سوى 25 ديناراً (35$) للطلاب في المرحلة الثانوية، إضافة إلى أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين توفر الفرص التعليمية للأطفال

المقيمين في المخيمات، غير أن نسبة المتواجدين في هذه المخيمات هي حوالي 10% فقط من مجموع اللاجئين السوريين في الاردن، مما يعني أن معظم الأطفال من اللاجئين السوريين لا تطالهم البرامج التعليمية التي تقوم بها المنظمات الدولية داخل مخيمات اللجوء.

في إحدى مزارع قرية الكرامة في محافظة البلقاء (جنوب عمّان)، التقى فريق البحث بالطفل السوري «حسين هواد الأحمد» (41 عاماً)، وهو المعيل الوحيد لأسرته المكوّنة من 8 أفراد، حيث يعمل في زراعة وقطف الخضروات مقابل دينار واحد لكل ساعة عمل. بدأ الطفل حسين العمل في سن 21 عاماً، منذ اضطرار عائلته إلى اللجوء إلى الأردن بعد تعرض والدته لإصابة بقذيفة في سوريا، وكان قبل لجوئه طالباً نظامياً في مدارس سوريا، وقد أنهى دراسته حتى الصف السابع الأساسي. ويعزي حسين السبب الرئيسي الذي يمنعه من الالتحاق بالمدرسة إلى الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها هو وعائلته. ويرغب في العودة لاستكمال تعليمه في حال تحسن الظروف المادية لعائلته وعدم اضطراره للعمل.

وبحسب الطفل "حسين"، فهو يعمل في فصلي الصيف والربيع في مزارع المفرق، حيث يقوم بقطف ثمار المحاصيل، وفي الشتاء ينتقل مع عائلته إلى مناطق الاغوار الأكثر دفئاً، حيث يعيش مع عائلته في خيمة يتكفل بها صاحب المزرعة، وتسكن بجوارهم العديد من العائلات في خيم مشابهة. ومع أن "حسين" هو الطفل الوحيد الذي يعمل في هذه المزرعة من بين 100 شخص (أردنيين وسوريين)، إلا أنه يفضل العمل في الأغوار لـ "سهولة حصوله على عمل بالرغم من أنه طفل". أثناء حديثنا مع الطفل "حسين"، لاحظنا العمال وهم يقومون برش المحاصيل الزراعية بدون توفر كمامات، أو حقيبة إسعاف أولي، حيث بدا أن المزرعة لا تتوافر على معدات السلامة العامة.

ويضاف إلى ما سبق، أن حالة عدم الاستقرار والتنقل الموسمي لبعض العائلات بين الأغوار وشمال الأردن أدى إلى عجز الكثير من الأطفال اللاجئين السوريين عن الالتحاق بالمدارس النظامية.

ففي أحد المزارع في منطقة الكرامة في غور الأردن، التقى فريقنا مع اللاجئ السوري« أحمد شاهر»، وهو رجل ستّيني مسؤول عن مجموعة من العائلات، بما فيهم أولاده وأحفاده، الذين يعيشون في خيام داخل المزرعة، ويعملون مقابل أجر زهيد.

بحسب "الشاهر"، يعمل في المزرعة جميع الأطفال الموجودين، الذكور والإناث، ابتداءً من سن التاسعة، في قطف المحاصيل .وتتراوح أجورهم ما بين نصف الدينار والدينار في الساعة الواحدة، أو دينارين في اليوم الواحد، وفقاً لطبيعة عمل الطفل .ويعزي شاهر سبب عدم التحاق الأطفال بالمدرسة إلى صعوبة الظروف المعيشية وعدم كفاية المساعدات الممنوحة لهم، وتنقلهم الموسمي الذي يجعل من الصعب التحاقهم بالمدارس في إحدى المناطق .وحين سؤال "الشاهر" إذا كان هناك رقابة أو زيارات لمفتشي وزارة العمل إلى المكان، قال لنا إن ذلك لم يحدث.

ويعاني أطفال اللاجئين الفلسطينيين من سوريا، في بعض الأحيان، من عدم القدرة على الالتحاق بالمدارس بسبب عدم امتلاكهم الأوراق الثبوتية اللازمة لذلك، أو تخوفاً من انكشاف فلسطينيتهم، فضلا بالطبع عن السبب المادي. وبالرغم من أن هؤلاء الأطفال يمتلكون الحق في الالتحاق بالمدارس التابعة لوكالة الأنروا في الأردن، إلا أن الأرقام التي تتحدث عنها الأنروا غير مبشرة في هذا السياق. فبينما بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين من سوريا في الأردن أكثر من 6500 طفل، بلغ عدد الأطفال الفلسطينيين اللاجئين من سوريا والمسجلين في مدارس الأنروا، 827 طالباً فقط[18].

3. رغبة أرباب العمل:

يفضّل كثير من أرباب العمل تشغيل الأطفال السوريين، بدلاً من تشغيل البالغين، لأنهم يقبلون بأجر أقل مقابل ساعات عمل أطول، مع رغبة بعض الأسر في تشغيل أطفالها مقابل أجر يتم الاتفاق عليه مع صاحب العمل.

فوفقاً لشهادة (ع.ن)، وهو صاحب كافتيريا يقوم بتشغيل الأطفال السوريين لديه، قال إنه يفضّل تشغيل طفل سوري على تشغيل شخص أردني، نظراً لأنهم يطلبون أجراً أقل ويعملون لساعات أطول دون تذمر، "فبدلاً من أشغّل اثنين أردنيين، أشغّل واحد سوري"، حسبما يقول. ويؤكد صاحب هذه الكافتيريا على أنه "لم يسبق أن زارته أية لجنة تفتيش من وزارة العمل، وفي جميع الأحوال فالمخالفة ليست كبيرة".

وحين سألناه إن كان الأطفال الذين يعملون لديه يحصلون على إجازات، أجاب: "لا، لا أذكر أن أحدا منهم طلب إجازة. لكن نحن لا نقصّر معهم".

ويتم التواصل بين أرباب العمل عادةً والأيدي العاملة عن طريق "الشاويش"، وهو شخص يتم توظيفه من قبل أصحاب العمل في الأردن من أجل توظيف السوريين، ويتلقى على ذلك أجرة حسب طبيعة عمله. يكون "الشاويش" مسؤولاً عن العمال السوريين الذين يقوم بتوظيفهم، حيث يضمن لهم الحصول على أجورهم من قبل صاحب العمل.

التقى فريق البحث بـ"الشاويش" حسين، والذي يعمل في محافظة البلقاء في الأردن، وهو مسؤول عن 40 عاملاً، من ضمنهم 14 عائلة تقريباً. ويتلقى الشاويش حسين 15 ديناراً يومياً (21 $) من صاحب العمل مقابل قيامه بهذه المهمة.

وعندما سئل إذا ما كان يقوم بإيجاد وظائف للأطفال، ذكر "حسين" أنه قام بإيجاد فرص عمل لأطفال) ذكور وإناث (تتراوح أعمارهم بين سن 18-13 عاماً. وبحسبه يتلقى هؤلاء الأطفال ديناراً أردنياً (1.41 $) مقابل ساعة العمل، ويحصلون على أجرتهم أسبوعياً من خلال "الشاويش". وفي حال لم يدفع صاحب العمل للشاويش المال، يقوم الشاويش بدفع الأجرة لهم من حسابه الخاص. ويروي الشاويش حسين أنه قد تعرض لحالة خداع من أحد أصحاب العمل، واضطر عندها لدفع أجرة العمال من حسابه الخاص.

ظروف عمل الأطفال من سوريا في الأردن:

❖ ساعات عمل طويلة:

يعاني الأطفال السوريون في الأردن من العمل لساعات طويلة. وفي دراسة أجرتها منظمة العمل الدولية عام 2014 على محافظات عمّان و المفرق وإربد، تبيّن أن حوالي 80 ٪من عينة الدراسة يعملون ما بين 7-6 أيام في الأسبوع، أي بدون إجازات بشكلٍ عام. وفيما يتعلق بعدد ساعات العمل، فقد أوضحتّ الدراسة أن 46 ٪من الأطفال السوريين الذكور يعملون أكثر من 44 ساعة في الأسبوع، أي بمعدل 6.5 ساعة في اليوم[19]

وتسبب ساعات العمل الطويلة الإرهاق للأطفال العاملين، عدا عن تأثيرات صحية وجسدية بعيدة المدى. وقد أشارت دراسة منظمة العمل الدولية المذكورة إلى أن 63 ٪من الأطفال السوريين الذين تم مقابلتهم أكدوّا أنهم يشعرون بالإرهاق والتعب الشديدين بسبب ساعات العمل الطويلة بشكل يومي[20].

في محل لبيع المشروبات في منطقة "القويسمة" الصناعية جنوب عمّان، تمكن فريق البحث من الالتقاء بالطفل السوري "عبد الغني" 14) عاماً،(والذي يعمل في توصيل المشروبات الباردة والساخنة للزبائن .يعمل "عبد الغني" 12 ساعة يومياً، من الساعة السابعة صباحاً وحتى السابعة مساءً مقابل أجرة أسبوعية تُقدّرب 44 دينار،(62 $) تذهب كلها لوالد عبد الغني، والذي يعيل أسرة مكونّة من ثمانية أفراد .وخلال 12 ساعة من العمل، لا يوفر صاحب العمل ل"عبد الغني" سوى وجبة واحدة، كما أخبرنا صاحب العمل نفسه .وبوجه بدى عليه التعب والإرهاق، ذكر "عبد الغني" -والذي تفرّغ لمقابلتنا بصعوبة - أنه كان قد بدأ العمل منذ أن لجأت أسرته إلى الأردن قبل 3 سنوات، حيث عمل في البداية في محل ميكانيك لساعات عمل طويلة جداً، منذ الخامسة فجراً وحتى السابعة مساءً، أي 14 ساعة يومياً، مقابل 40 دينار في الأسبوع.(56 $)

"عبد الغني"، الذي قال لنا أيضاً إنه كان طالباً نظامياً في سوريا قبل بدء الأزمة، ولتواجد أسرته في العاصمة عمّان، تمكن بعض إخوته من الالتحاق بالمدارس الأردنية، أما هو فاضطر إلى العمل- إلى جانب والده -من أجل المساعدة في إعالة الأسرة.كنا قد لاحظنا انتشار التدخين بين الأطفال العاملين .سألنا "عبد الغني" عن ذلك، فأخبرنا أن صاحب المحل يقوم ببيعهم السجائر وتوفير مكان لهم للتدخين داخل المحل حتى لا يراهم أحد ممن يعرفهم أو يعرف عائلاتهم.

❖ أجور متدنية:

على الرغم من ساعات العمل الطويلة، فإن معظم الأطفال السوريين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور المنصوص عليه في القانون الأردني (190 دينار شهرياً للعامل الأردني (267$)، و150 دينار شهرياً للأجانب (211$)).

وأشارت دراسة أعدتها منظمة العمل الدولية، إلى أن أجور الأطفال السوريين العاملين في الأردن تتراوح ما بين (3-5) دنانير يومياً، أي أن معدل ما يتقاضونه في الشهر الواحد يتراوح ما بين 90 إلى 150 دينار شهرياً[21]. وفيما يعمل العديد من الأطفال لأكثر من 8 ساعات يومياً، يُحرم معظمهم من أجور العمل الإضافي[22].

كما يعاني الأطفال السوريون العاملون من تأخير موعد استلام أجورهم لمدد قد تصل إلى 20 يوماً من تاريخ الاستحقاق. ويتعرض العديد من الأطفال للخداع والاستغلال من قبل بعض أرباب العمل الذين يحرمونهم من أجورهم بعد انتهاء العمل. فوفقاً لدراسة أجرتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة وتناولت الأطفال السوريين العاملين في مخيم الزعتري- أكبر مخيم للاجئين السوريين في الأردن-، بلغت نسبة الأطفال السوريين الذين لم يتقاضوا أجراً لقاء عملهم 24[23] % .

التقى فريق البحث بالطفل السوري "سليم" الموالي 14 عاماً ،وهو يعمل في نقل وبيع المنتجات الزراعية على شارع رئيسي يربط محافظة "البلقاء" بالعاصمة عمّان .تتجاوز ساعات عمله 8 ساعات في اليوم، حيث يبدأ عمله منذ السابعة صباحاً ويمتد حتى بيع جميع ما يحمله من منتجات زراعية، حيث أن استلامه لأجرة عمله مشروط ببيعه لكل ما حمله من منتجات، وذلك مقابل دينارين فقط (2.80 $) لليوم الواحد.

ويؤكد سليم: "لن أتقاضى قرشاً واحداً من صاحب العمل إذا لم أبع كافة المنتجات الزراعية التي أحملها". ويضيف: "أنا لا أذهب إلى المدرسة، حتى في سوريا لم أكن أذهب إلى المدرسة .وتتكون أسرتي من 9 أفراد نسكن في الشونة الجنوبية، وجميعنا نعمل بما في ذلك إخوتي الأصغر سنّاً". وتبعد منطقة الخيام التي يعيش فيها سليم وعائلته عن أقرب منطقة حيوية توجد فيها محلات تموينية نحو 5 كم.

وفي إحدى المزارع، التقى فريقنا بالطفل "سعد" (9 سنوات)، وهو طفل في أسرة سورية مكونّة من 12 فرداً كانت لجأت من محافظة إدلب في سوريا إلى الأردن عام 2012. ومنذ ذلك الحين تتنقل العائلة ما بين محافظة البلقاء في الشتاء والمفرق في باقي الفصول بحثاً عن الدفء وفرص العمل، حيث يعمل جميع أفرادها في المزارع ورعي الأغنام، وذلك "من أجل توفير احتياجات الأسرة" حسبما يقول الأب "أبو تامر"؛ والذي التقيناه في الخيمة التي يسكن فيها مع أفراد أسرته، حيث لا يتوافر فيها الفراش ولا الخدمات الأساسية من ماء وكهرباء. وتنام العائلة فقط على سجادة موجودة في أرضية الخيمة. يقول "أبو تامر": "الإغاثات التي نحصل عليها من المنظمات الدولية لا تكفي لإعالة أسرة مكونّة من 12 شخصاً". ويضيف: "نحن نحصل على معونة قدرها 140 ديناراً شهرياً فقط. كيف ستكفي 140 ديناراً ل 12 فرداً؟ وكما ترى؛ نعيش في خيمة لا تتوفر فيها مقومات الحياة الأساسية من ماء أو كهرباء أو حتى فراش".

ويعمل الطفل "سعد" ذو التسعة أعوام مع أخيه ذو الإثني عشر ربيعاً في قطف المحاصيل الزراعية ورعي الأغنام. وروى والدهما "أبو تامر" أن ولديه عملا مدة لدى أحد أرباب العمل، وهو صاحب رؤوس أغنام، وكانا يعملان لساعات طويلة، ويضطران للمبيت في غرفة غير قابلة للاستخدام الآدمي – حسب وصفه –، وذلك من أجل حراسة الأغنام. ويضيف "أبو تامر": "كان الاتفاق أن يحصلا على 250 ديناراً أردني مقابل عملهم لمدة شهر، إلا أن صاحب العمل في النهاية لم يعطهم سوى 70 ديناراً".

جدير بالذكر أن سعد وإخوته لم يذهبوا إلى المدرسة منذ وصلوا إلى الأردن، ويعزي "أبو تامر" سبب ذلك إلى حاجتهم الماسة للمال من أجل توفير الحاجات الاساسية وعدم استقرار مكان سكنهم بسبب تنقلّهم الموسمي ما بين الأغوار والشمال بحثاً عن العمل والدفء، مما يجعل التحاقهم بمدرسة في مكان ثابت "أمراً صعباً للغاية". يقول "أبو تامر": "للأسف اصبح لدينا جيل أمّي، أبنائي لا يذهبون للمدرسة، ومن الصعب أن يذهبوا لأننا كل شهرين أو ثلاث نكون في مكان ما، مع أن كل ابنائي كانوا في المدارس عندما كنا في سوريا".

❖ ظروف عمل خطرة:

يعمل الأطفال السوريون في مختلف القطاعات التي توفر لهم فرصة عمل، مثل: المحلات التجارية، المطاعم، المزارع، المصانع ، الميكانيك، مواقع الإنشاءات، وغيرها. وتغيب معدات السلامة والصحة المهنية عن معظم هذه القطاعات، ما يشكّل بيئة خطرة على الأطفال العاملين ويعرضهم إلى إصابات عمل جسدية قد تسبب إعاقات مستديمة أو حالات وفاة.

وبحسب دراسة لمنظمة العمل الدولية، فإن حوالي 36.9 % من عينة الدراسة (البالغة 368 طفلاً عاملاً) أقروّا أنهم تعرضوا إلى إصابات عمل استدعت تدخلاً طبياً، وكشف 4.8 % من هؤلاء أنهم أصبحوا عاجزين بشكل دائم عن العودة إلى العمل نتيجة لإصابة عمل كانوا قد تعرضوا لها[24].

وفيما يتعلق بالأطفال العاملين في القطاع الزراعي في مخيم الزعتري تحديداً -والذي أجريت عليه دراسة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)-، تبين أن الأطفال العاملين هناك عرضة للأذى الجسدي. حيث أكدّ 89 % من الأطفال الذكور العاملين، و 65 % من الإناث العاملات، أنهم يتعرضون إلى درجات حرارة مرتفعة طوال اليوم تجعلهم عرضة للإصابة بضربات شمس أثناء عملهم في المزارع. وأكد 82 % من الأطفال أنهم يتعرضون للدخان والغبار بشكل مستمر يؤثر على سلامة التنفس. وقال 17 % إنهم أجبروا على العمل بمعدات خطرة أو أنهم يُحبسون للعمل في مساحات ضيقة. كما تعرض 11 % من عينة الدراسة لصدمات كهربائية، وأُجبر 9 % منهم للعمل دون إضاءة فعالة[25]، وكان بعض الأطفال عرضة للمبيدات الكيمياوية الخطرة.

ويعمل العديد من الأطفال في بيئات أكثر خطورة، كقطاعات الإنشاء والمصانع، حيث يُجبر الأطفال في كثير من الأحيان على العمل في تشغيل آلات خطرة، أو حمل معدات ثقيلة، أو العمل في مرتفعات عالية. وبحسب مفتشي وزارة العمل الأردنية، يعمل 6 % من الأطفال السوريين في قطاعات البناء[26].

وإلى جانب ذلك، يتعرض الأطفال العاملون أحياناً للعنف اللفظي، الجسدي، أو الجنسي. ووفقاً لدراسة اليونيسف فإن ربع الأطفال العاملين أكدّوا أنهم قد تعرضوا للاعتداء اللفظي، في حين ذكر حوالي 15 % منهم أنهم تعرضوا إلى العنف الجسدي. وفيما يتعلق بالاعتداء الجنسي، كشف 5 % من الأطفال العاملين أنهم كانوا قد تعرضوا لشكل من أشكال الاعتداء الجنسي أثناء العمل[27].

وفي مقابلة مع فريق البحث، قالت «ليندا كلش»، مديرة مركز تمكين في الأردن، والذي يختص بتقديم المساعدة للعمال في الأردن، إن مركزها «تعامل مع حالتين لإناث سوريات يعملن في المنازل»، وبحسب «كلش» فإن «وجود الحالتين يعني أن هناك حالات أخرى بالتأكيد، والفتاتان عمرهما أقل من 18 عاماً، وكانتا تعملان

لساعات طويلة مقابل 100 دينار و110 دينار في الشهر». وتضيف «كلش»: «الأكيد أن هناك انتهاكات داخل المنازل لهذه الفئة، وظروف العمل لهذه الفئة غير نظامية، فإنْ تعرضن لانتهاك قد يترددن في تقديم شكوى إلى الجهات المختصة».

ويذكر« زين العابدين»، وهو طفل سوري (15) عاما يعمل في أحد المقاهي في مدينة المفرق- شمال شرق الأردن،- أنه يسمع أحيانا« كلمات إهانة دون أن يستطيع الرد عليها»، خوفاً من طرده من العمل، حيث أن والده كان قد أصيب في قصف استهدف مدينة« حمص»، قبل أن يأتي إلى الأردن مع أفراد عائلته قبل حوالي عامين .ول«زين العابدين »أخ آخر يعمل معه، وهو ما يهوّن عليه مشاق عمله كما يقول .ويضيف« :لي 15 صديقاً يعملون بأعمال قد تكون أصعب من عملي بالمقهى، فمنهم البليط والدهين ومنهم من يعمل في محلات البقالة والألبسة.»

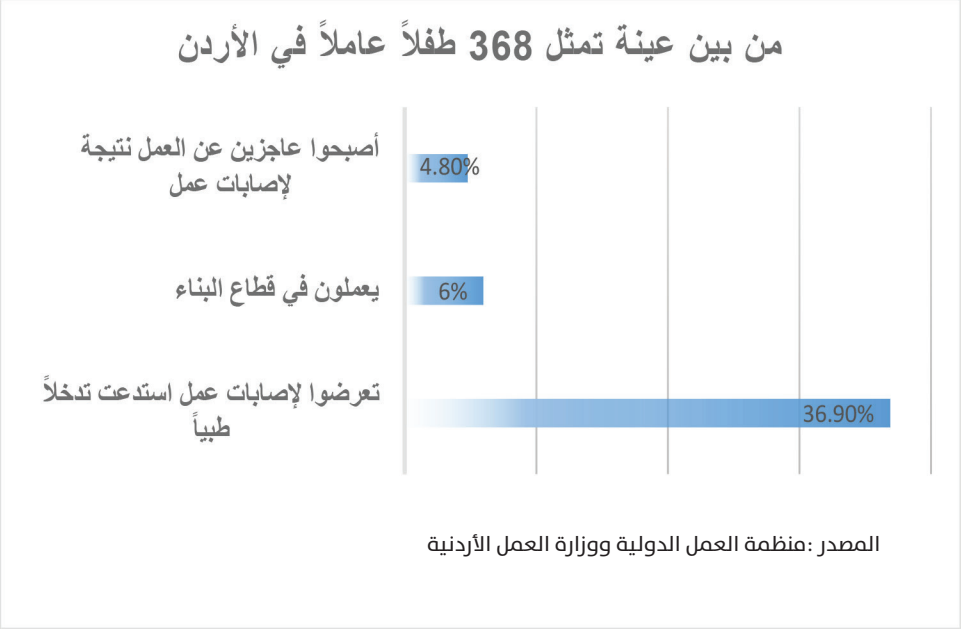

المصدر :منظمة العمل الدولية ووزارة العمل الأردنية

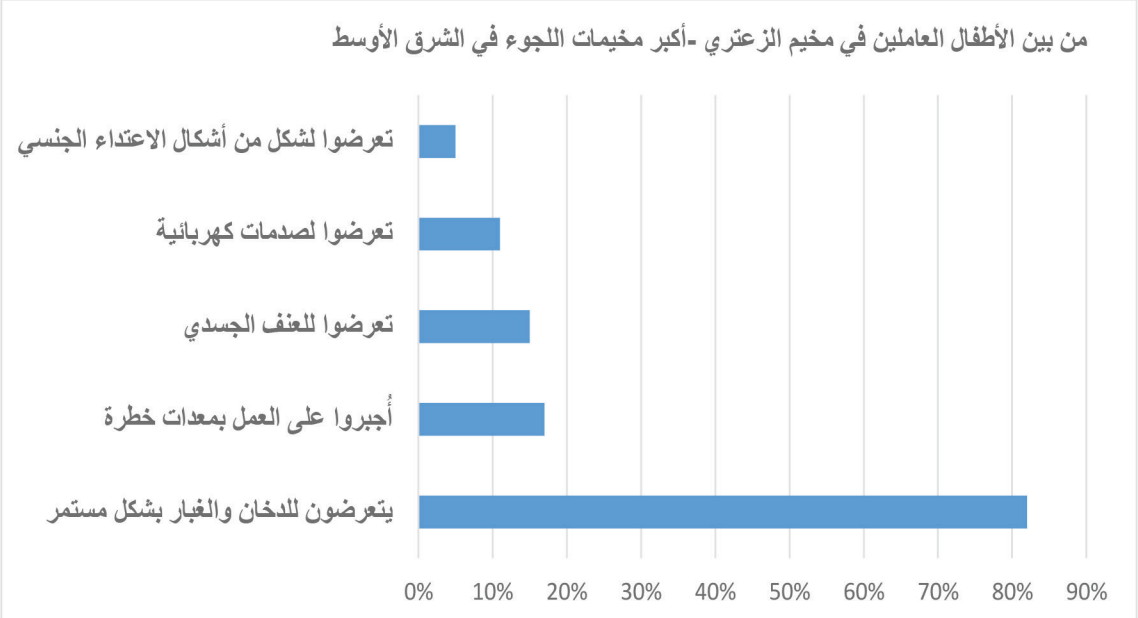

تعامل الأردن مع ظاهرة عمالة الأطفال من سوريا:

من حيث المبدأ، تعد الأردن من الدول السباقّة إلى المصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل، حيث صادقت على الالتزام بالاتفاقية منذ عام 1991. وتنص الاتفاقية وتحديداً المادة رقم (32) على حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي أو أداء أي عمل يرجح أن يكون خطيراً أو يمثّل إعاقة لتعليم الطفل أو يؤثر على نموه البدني أو العقلي أو الروحي أو المعنوي أو الاجتماعي، كما قضت الاتفاقية بمسؤولية الدول عن تحديد السن الأدنى للعمل، ووضع نظام مناسب لساعات العمل وظروفه، كما تقع على الدولة مسؤولية فرض العقوبات المناسبة من أجل ضمان نفاذ هذه المعايير. وصادقت الأردن أيضاً على البرتوكوليين الإضافيين الخاصيّن بمعاهدة حقوق الطفل. وتنص هذه البرتوكولات بشكل أساسي على منع تجنيد الأطفال في الصراعات المسلحة، وتحريم الاتجار بالنساء والأطفال[28].

كما تعد الأردن عضواً في منظمة العمل الدولية منذ عام 1956، وقامت بالمصادقة على 24 معاهدة خاصة بمنظمة العمل الدولية. أهمها:

- المعاهدة رقم 182، والتي تحدد الحد الأدنى لسن العمل، وهو سن إتمام التعليم الإلزامي (لايقل عن 15 عاماً)، وتمنع عمل الأطفال ما بين سن السادسة عشرة والثامنة عشرة في الأعمال الخطرة.
- واتفاقية رقم 138 المكملة للمعاهدة السابقة، والتي تنص على حظر أسوأ أشكال عمالة الأطفال*[1] ووجوب اتخاذ الاجراءات اللازمة من أجل القضاء عليها، وكذلك تؤكد على حق التعليم المجاني الأساسي للأطفال، وإعادة تأهيل الأطفال العاملين والحرص على دمجهم بالمجتمع[29].

وعلى المستوى المحلي، يقضي قانون العمل الأردني، المادة رقم (73)، بمنع تشغيل الأطفال دون سن السادسة عشرة عاماً، حيث تقول هذه المادة:

"مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالتدريب المهني لا يجوز باي حال تشغيل الحدث الذي لم يكمل السادسة عشرة من عمره باي صورة من الصور".

كما قامت الأردن في عام 1997 باعتماد قائمة تضم 29 مهنة خطرة يحظر العمل بها لمن هم دون سن الثامنة عشرة[30].

---

*1 تضم أسوأ أشكال عمالة الأطفال وفقاً للاتفاقية (182)، المادة (3):
(أ) كافة أشكال الرق أو الممارسات الشبيهة بالرق، كبيع الأطفال والاتجار بهم، وعبودية الدين، والقنانة، والعمل القسري أو الإجباري، بما في ذلك التجنيد القسري أو الإجباري للأطفال لاستخدامهم في الصراعات المسلحة؛
(ب) استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لأغراض الدعارة، أو لإنتاج مواد إباحية أو أداء عروض إباحية؛
(ج) استخدام طفل أو تشغيله أو عرضه لمزاولة أنشطة غير مشروعة، وبخاصة إنتاج المخدرات والاتجار بها وذلك كما هو محدد في المعاهدات الدولية ذات الصلة؛
(د) الأعمال التي يرجح أن تؤدي، بطبيعتها أو بفعل الظروف التي تُزاول فيها، إلى الإضرار بصحة الأطفال أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي.

وعلى المستوى العملي، تقع مسؤولية التعامل مع ظاهرة عمالة الأطفال على وزارة العمل الأردنية. وقد قامت وزارة العمل بالتعاون مع منظمة العمل الدولية باستحداث قسم خاص لمكافحة عمالة الأطفال عام 2001، وبلغ عدد مفتشي وزارة العمل لعام 2015 وفقاً لرئيس مكافحة عمالة الأطفال "شيرين الطيب" 230 مفتشاً، مع التأكيد على عدم وجود مفتشين خاصين بضبط حالات عمالة الأطفال. ووفقاً للتقرير السنوي الصادر عن وزارة العمل الأردنية عام 2014، فإن وزارة العمل قامت بإطلاق حملات تفتيش على عمالة الأطفال في قطاعات المقاهي والمطاعم و صيانة وإصلاح المركبات.

وترى «ليندا كلش»، مديرة مركز تمكين للدعم والمساندة، المختص بتقديم المساعدة القانونية للعمال في الأردن، أن الإشكال الأساسي فيما يتعلق بعمالة الأطفال في الأردن لا يكمن في القانون ذاته، بقدر ما إنه يكمن في تنفيذ القوانين التي تبقى في كثير من الأحيان «حبراً على ورق ولا قيمة لها لأنها لا تنفذ بشكل عملي».

ويلاحظ أن وزارة العمل الأردنية عادةً ما تتأخر في إصدار تقاريرها الدورية والسنوية، ما يُضعف من مستوى الرقابة وإدراك حجم المشكلة وتصاعدها أو انحسارها من عام إلى آخر. فمثلاً، التقرير السنوي الأخير لوزارة العمل الأردنية كان للعام 2014. وعادةً ما يصدر التقرير السنوي للعام بعد عام ونصف تقريباً من انتهائه.

كما تتأخر وزارة العمل عادةً، وتمتنع في بعض الأحيان، عن نشر معلومات مهمة وأرقام إحصائية، فيما يتم توفيرها للجهات المانحة. الصحفية «هبة عبيدات»، والمختصة بتغطية أخبار اللاجئين السوريين في الأردن، قالت في مقابلة مع فريقنا إن وزارة العمل مقصرة فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالسوريين ونشرها، ورأت أن نشر هذه البيانات «ما زال ياخذ أبعاداً عديدة ولا يلتزم بشفافية تزوديها للإعلاميين». وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على وزارة التربية والتعليم، فيما يتعلق بإصدار إحصاءات عن عدد الطلبة السوريين والسوريين من أصل فلسطيني، مما يعيق قدرة المنظمات على فهم مدى تغطية التعليم لجميع الأطفال وأسباب تراجعه أو فشله في بعض المناطق عن غيرها.

❖ إجراءات بحق صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل الأطفال:

تتمحور مسؤولية وزارة العمل في سياق عمالة الأطفال حول معاقبة أرباب العمل الذين يخالفون القانون الأردني من خلال تشغيل الأطفال لديهم. ويرافق هذا السياق عادةً عدة إشكاليات تعيق ضبط ومخالفة أصحاب العمل، ومن ذلك:

أ. قلة عدد المفتشين، وبالتالي الزيارات التفتيشية التي تساعد على ضبط وملاحظة أرباب العمل المنخرطين في تشغيل الأطفال لديهم، عدا عن عدم وجود مفتشيين خاصين بضبط حالات عمالة الأطفال في سوق العمل الأردني.

ب. عدم وجود عقوبات رادعة لمن يقوم بتشغيل الأطفال لديه؛ حيث تقتصر العقوبة -في أسوأ الأحوال- على تغريم صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل الأطفال بالمخالفة لقانون العمل الأردني. ووفقاً للفقرة (أ) من المادة (77) من قانون العمل الأردني، فإن قيمة الغرامة في هكذا حالات لا تزيد عن (500) دينار أردني ($704). وبالنسبة لأصحاب العمل، تعد هذه العقوبة غير رادعة، إذا هي أقل بكثير مما يكسبه أصحاب العمل من تشغيلهم للأطفال.

الأهم من ذلك، أن الحكم بالغرامة نادراً ما يكون هو الحال. حيث يُكتفى في معظم الأحيان بتحذير صاحب العمل أو توجيه النصح و الإرشاد له. ووفقاً للتقرير السنوي الخاص بوزارة العمل لعام 2014، فإنه مقابل 285 مخالفة، تم تحرير 799 إنذار و 335 نصح وإرشاد لأصحاب العمل[31].

ت. وفقاً لقانون العمل الأردني، لا يتم منح حماية للأطفال العاملين ضمن المشروعات الأسرية أو في قطاع الزراعة، وهو القطاع الذي يعمل فيه عدد ليس بالقليل من الأطفال السوريين[32]. وإلى الآن، لم تصدر وزارة العمل النظام الخاص بالعاملين في قطاع الزراعة، مما غيب المظلة القانونية عن العاملين فيه، وهذا بالتأكيد يجعله بيئة خطيرة على الأطفال، حيث تتحول الانتهاكات إلى أعراف مقبولة ومتداولة. ومما يزيد من ضعف الحماية الممنوحة للطفل، ولا سيما حال العمل بالزراعة، أن العمل في هذه البيئات يكون غالباً في أماكن بعيدة عن رقابة الدولة وعن المدارس أيضاً، ويعمل الأطفال فيها لساعات كبيرة وفي ظروف مناخية صعبة بخاصة في فصل الصيف. والأكثر خطورة هو تعرضهم إلى المبيدات والمواد الكيماوية ما يجعل صحتهم في خطر مستمر. بالإضافة إلى إمكانية التحرش فيهم بدنياً أو جنسياً، لأنهم يعملون في مساحات شاسعة برفقة عدد كبير من العمال الأكبر منهم سناً.

ث. تمييز وزارة العمل في التعامل بين من يشغّل أطفالاً من حملة الجنسية السورية مقارنة بمن يشغل أطفالاً من حملة الجنسية الأردنية. ففي حال كان الطفل الذي يتم ضبطه سورياً، يكتفي مفتشو وزارة العمل بإرساله إلى مخيم لجوء، دون اتخاذ أي اجراء بحق صاحب العمل. في المقابل، يتم تحرير مخالفة لصاحب العمل في حال كان الطفل العامل أردني الجنسية. وهي ظاهرة أكدّ على وجودها السيد «محمد رفيق خان»، مسؤول برامج حماية الطفولة في (اليونيسف)، في مقابلته مع فريق البحث.

ج. لا تحاول وزارة العمل، بالتعاون مع الأجهزة المعنية، في تلك الحالات التي تقوم فيها بجولات تفتيشية تضبط من خلالها عددا من الاطفال العاملين، الاستقصاء بشكل فعال حول إمكانية أن يكون هؤلاء الأطفال ضحايا اتجار بالبشر. ويلاحظ أن هذه المسألة على خطورتها غائبة عن أعمال الوزارة.

❖ إجراءات بحق الطفل العامل:

بعد أن يتم ضبط الطفل العامل من قبل وزارة العمل، يتم تمريره إلى وزارتي التنمية الاجتماعية والتربية، من أجل مساعدته والتعامل مع حالته. بحيث تقوم وزارة التنمية الاجتماعية بدراسة كل حالة على حدة بهدف معرفة أصول الطفل والظروف التي قادته إلى العمل. وفي حال تم استنتاج أن سبب عمله يعود لظروف اقتصادية أو اجتماعية صعبة داخل عائلته أو محيطه، يتم وضعه في "دار الرعاية" عملاً بقانون الأحداث الأردني.

ووفقاً لتصريح المتحدث باسم وزارة التنمية الاجتماعية، السيد فواز الرطروط؛ يوجد عدد لا بأس به من الأطفال السوريين الذين تم ضبطهم من قبل وزارة العمل في دار الرعاية. ويمكن إعادة الطفل إلى عائلته فقط إذا تأكدت الوزراة أنها تستطيع العناية به مع عدم زجّه في سوق العمل مرة أخرى[33].

وتمتلك وزارة العمل شبكة اتصال مع 20 مكتب اتصال خاص بعمالة الأطفال منتشرين في أنحاء الأردن، وتقوم هذه المكاتب بتحويل الطفل الذي يتم ضبطه إلى أحد مراكز الدعم الاجتماعي من أجل تقديم برامج مختلفة للطفل، تشمل التعليم غير النظامي. وفي بعض الحالات، يتم التعاون مع منظمات غير حكومية تهدف إلى مكافحة عمالة الأطفال من أجل تقديم المساعدة اللازمة للطفل الذي يتم ضبطه من قبل وزارة العمل[34].

دور المنظمات الدولية

في التعامل مع ظاهرة عمالة الأطفال من سوريا في الأردن:

تقع على عاتق المنظمات الدولية الرسمية، ولا سيما المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف، المسؤولية الأساسية في متابعة والعمل على الحد من ظاهرة عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن.

ويتمثل العبء المنوط بالمفوضية في توفير المساعدات الكافية لتأمين حياة الأسر السورية المسجلة لديها كلاجئين، بما يوفر لهم أسس الحياة الكريمة دون الحاجة إلى دفع أطفالهم للعمل من أجل سد الالتزامات المالية على الأسر. وعلى الرغم من أن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين تمنح بعض المساعدات الشهرية للاجئين، إلا أن معظم شهادات اللاجئين أكدّت أن ما يحصلون عليه غير كاف لمجابهة الارتفاع الكبير في الأسعار ودفع كافة التكاليف الواقعة على الأسر، بما فيها تكاليف إرسال الأطفال إلى المدارس.

وفي مقابلة أجراها فريق البحث مع السيد "محمد رفيق خان"، مسؤول برامج حماية الطفولة في منظمة الأمم المتحدة للطفولة – اليونيسف في الأردن، أكد "خان" على أن اليونيسف تعمل من خلال محورين أساسيين من أجل محاولة الحد من ظاهرة عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين؛ يتمثل الأول في تقديم مساعدة مالية شهرية قدرها 20 ديناراً أردنياً (28$) للطفل الواحد، بهدف أن تقوم الأسر السورية باستخدام المال من أجل إرسال أطفالها للمدارس وعدم زجهم في سوق العمل. وبحسب "خان" تغطي هذه المساعدات 56 ألف طفل سوري لاجئ من الأسر الأكثر حاجة، وهؤلاء يتم تحديدهم وفق معايير معينة وضعتها اليونيسف.

فيما يتمثل المحور الآخر في تقديم برامج تعليمية للأطفال العاملين في مخيم الزعتري تحديداً، بالتعاون مع مؤسسة إنقاذ الطفل الدولية (Save the children). وتهدف هذه البرامج إلى تعليم بعض المهارات الحياتية للأطفال العاملين، والحد من الأميّة. ومن مجموع قرابة 92 ألف طفل غير ملتحق بالمدارس في الأردن، تقوم اليونيسف بتقديم تعليم أساسي لـ32 ألفاً منهم. ويقول خان: "في النهاية لا نستطيع منع عمالة الأطفال بين الأطفال السوريين بشكل كامل، فهي قرار الأهل في النهاية إذا ما كانوا يريدون إرسال أبنائهم إلى العمل، ولكن نأمل من خلال هذه البرامج إلى منح الأطفال العاملين بعض المهارات الحياتية التي ستساعدهم عندما يكبرون".

ومن ناحية أخرى، تقوم بعض منظمات المجتمع المدني الأردني والجمعيات بتوفير الدعم للأطفال السوريين، بهدف دفعهم إلى الالتحاق بالمدارس وعدم اللجوء إلى العمل. فمثلا، في مدينتي إربد والمفرق، تقوم "جمعية المركز الإسلامي" الخيرية، بالتعاون مع "منظمة الإغاثة الإسلامية" حول العالم، بتقديم دعم مادي شهري يبلغ قدره 30 ديناراً أردنياً لكل طفل سوري. ويشترط لاستمرار الإغاثة أن يبقى الطفل في المدرسة. ويغطي هذا الدعم 7000 طفل سوري في مدينتيّ إربد والمفرق.

التوصيات:

- يدعو كل من المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان والشبكة السورية لحقوق الإنسان الحكومة الأردنية متمثلة بـ:

❖ وزارة العمل الأردنية إلى:

- زيادة عدد المفتشين وتخصيص مفتشين للكشف عن حالات عمالة الأطفال في سوق العمل الأردني.
- تكثيف الزيارات التفتيشية إلى القطاع الزراعي، حيث تنتشر الكثير من عمالة الأطفال السورية، والإسراع في إصدار النظام الخاص بالعاملين في هذا القطاع.
- عدم التمييز بين تشغيل الأطفال السوريين والأطفال الأردنيين وفرض عقوبات متساوية على صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل الأطفال بالمخالفة للقانون.
- تعديل نظام المخالفات وفرض عقوبات رادعة بحق أصحاب العمل الذين يقومون بتشغيل الأطفال لديهم واستغلالهم، وعدم الاكتفاء بالإنذارات.
- إصدار إحصاءات سنوية، من أجل تسهيل متابعة مدى تطور أزمة عمالة الأطفال في الأردن والتعامل معها.
- تمكين الأيدي العاملة السورية من الحصول على عمل في جميع المهن، ورفع الحظر عن المهن المغلقة أمام العمالة الأجانب، من أجل الاستفادة من المهارات الوافدة وتوفير فرص عمل لهم، على الأقل في نطاق خدمة اللاجئين لأنفسهم.

❖ وزارة التربية والتعليم الأردنية إلى:

- تهيئة البنى التحتية وبناء صفوف دراسية جديدة، من أجل توفير مقاعد دراسية كافية لجميع الطلبة من اللاجئين السوريين.
- إيجاد فرص تعليم مهني وتقني للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 61-81، في
- حال عدم امكانية إدماجهم بالمدارس النظامية.

- ندعو المفوضية العليا لشؤون اللاجئين لزيادة الدعم المادي المقدّم للعائلات السورية اللاجئة بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة، ويوفر أسس الحياة الكريمة لجميع أفراد الأسرة. وإلى الضغط على السلطات الأردنية وبالتعاون مع وكالة الأنروا من أجل ضمان معاملة أطفال فلسطينيي سوريا في الأردن أسوة بأقرانهم من السوريين.

- ندعو منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى العمل على ضمان جميع الحقوق الأساسية لجميع الأطفال من اللاجئين من سوريا، ومن ذلك:

- زيادة السعة التعليمية، خصوصاً التعليم البديل، ولا سيما التعليم الأساسي، لجميع الأطفال من اللاجئين من سوريا، لضمان حصولهم جميعاً على الحد الادنى من التعليم.

- تعميم مشروع الدعم المالي الذي تقدمه لعدد من الأطفال ضمن العائلات الأكثرحاجة، لتشمل جميع الأطفال من اللاجئين السوريين وفلسطينيي سوريا.

- رفع الدعم المادي المقدمّ من أجل تغطية كافة تكاليف الطفل ضمن أسرته، بما فيها تكاليف التحاقه بالمقاعد الدراسية. والتواصل مع الحكومة الأردنية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهؤلاء اللاجئين بما يقلل من عوزهم وحاجتهم للعمل.

المراجع:

1) http://www.skynewsarabia.com/web/article/812060).

2) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107).

3) http://www.ilo.org/ipec/facts/lang--en/index.htm).

4) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php).

5.19 تقرير تقييم استجابة اليونيسف الطارئة في مجال الدعم النفسي-اجتماعي للأطفال السوريين في الأردن 2014-2013، إعداد: اليونيسف، ص/

6) http://syrianrefugees.eu/?page_id=87)

7) ورقة تقدير موقف حول عمل الأطفال في الأردن، إعداد: المرصد العمالي الأردني، مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع مؤسسة فريدريتش ايبرت، حزيران 2015، ص/ 2.

8) تقرير مركز تمكين للدعم والمساندة، عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن وخطر الاستغلال، 2015، ص/ 6-5.

9) تقرير مركز تمكين للدعم والمساندة، عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن وخطر الاستغلال، 2015، ص/ 14.

10) http://www.worldakhbar.com/middle-east/jordan/47215.html).

11) موقع وكالة الأنروا: http://www.unrwa.org/ar/syria-crisis

12) http://data.unhcr.org/syrianrefugees/country.php?id=107).

13) حسب تقرير لوكالة الأنروا، انظر:

http://www.unrwa.org/sites/default/files/2016_syria_ea_branded_version_arabic_draft_2.pdf

14) عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن وخطر الاستغلال، مركز تمكين للدعم والمساندة، 2015، ص/ 20.

15) التقرير السنوي 2014، وزارة العمل، المملكة الأردنية الهاشمية، ص/ 72.

16) تقرير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين. انظر: http://www.unhcr.org/ar/53787ec96.html

17) تقرير وكالة الأنروا. انظر:

http://www.unrwa.org/sites/default/files/2016_syria_ea_branded_version_arabic_draft_2.pdf

18) موقع وكالة الأنروا على الإنترنت. انظر: http://www.unrwa.org/ar/whs

19) Report of the rapid assessment on Child Labour in the Urban Informal Sector in three governorates of Jordan (Amman, Mafraq and Irbid) , ILO ,2014 ,p.30

20) Rapid Assessment on Child Labour Agricultural Sector in Jordan/ Mafraq & Jordan Valley, ILO Jordan, February 2014. Pg. 51.

21) http://www.ilo.org/beirut/media-centre/news/WCMS_246253/lang--en/index.html).

22) عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن وخطر الاستغلال، مركز تمكين للدعم والمساندة، 2015، ص/ 33.

23) Baseline Assessment of Child Labour among Syrian Refugees in Za'atari camp in Jordan, UNICEF And Save the child, November 2014, pg. 48).

24) Rapid Assessment on Child Labour Agricultural Sector in Jordan/ Mafraq &Jordan Valley, ILO Jordan, February 2014. Pg. 52).

25) Baseline Assessment of Child Labour among Syrian Refugees in Za'atari camp in Jordan, UNICEF And Save the child, November 2014, pg. 47-48).

26) عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن وخطر الاستغلال، مركز تمكين للدعم والمساندة، 2015، ص/ 35.

27) Baseline Assessment of Child Labour among Syrian Refugees in Za'atari camp in Jordan, UNICEF And Save the child, November 2014, pg. 47-48).

28) http://indicators.ohchr.org/).

29) Rapid Assessment on Child Labour Agricultural Sector in Jordan / Mafraq &Jordan Valley, ILO Jordan, February 2014, pg.16).

30) عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في الأردن وخطر الاستغلال، مركز تمكين للدعم والمساندة، 2015، ص / 2.

31) التقرير السنوي 2014، وزارة العمل، المملكة الأردنية الهاشمية، ص / 72.

32) حقوق منسية، ظروف عمل ومعيشة العمال المهاجرين في القطاع الزراعي في الأردن، مركز تمكين للدعم والمساندة،ص / 66-65.

33) تصريح وزارة التنمية الإجتماعية، التصريح من السيد فواز الرطروط / الناطق الإعلامي باسم الوزارة.

34) Rapid Assessment on Child Labour Agricultural Sector in Jordan / Mafraq &Jordan Valley, ILO Jordan, February 2014, pg. 19.

Syrian Network
for Human Rights
London - United Kingdom

Info@sn4hr.org
www.sn4hr.org

EURO-MEDITERRANEAN
Human Rights Monitor
المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان

Maison des Associations Rue
des Savoises 15 CH-1205
Genève
جنيف – سويسرا

info@euromedmonitor.org
www.euromedmonitor.org